والموهذه وجعله متوسطا بينهما الكلف وهو من بعض الظن وقد تحرر بعد موضع
نظر **قوله** كما تقول ان العدالة كيفية مركبة من العفة والشجاعة والحكمة والجور مقابلها
فكان كيفية مركبة من اطراف هذه الكيفيات اطراف الافراط والتفريط لا على تعيين
والا لكون ضد الواحد اكثر من الواحد والمراد بتركيبهما من هذه الكيفيات كونهما حيث
يصح انتزاعهما عنها بضرب من التحليل **قوله** اى لا تضاد من الاجناس الخ فان قلت المراد
بالاجناس اجناس ليست انواعا وبالنوع بالانواع انواعا متوسطة لان التضاد الحقيقي
انما هو بين السواد والبياض كما مر وقد تقرر في موضعه ان مراتبهما بحسب الشدة والضعف انواع
مختلفة وهي جنس لها قلت هذا بحسب المشهور والنظر الجلي والتحقيق على ما يظهر بالنظر الصائب
ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل العرضي الانتزاعية واطلاق الجنس عليهما
على سبيل المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع السواد والبياض عن مراتبهما وحملهما
عليها على نحو واحد ولا شك ان حملهما على ما هو وسط حقيقي فيها حمل عرضي ضرورة
ان نسبتهما على السواد وكان بسيطا فكذا سائر المراتب قال الشيخ في التعليقات
ليس للالوان فصل جوهري نسبته الى البياض والسواد كنسبة النطق الى الانسان
والبسيط فصل جوهري بل يكون ذلك للمركب الجوهري **قوله** يثبت بالاستقراء وقد استدل
الشيخ في الشفاء على ان ضد الواحد واحد حيث قال ان جعل جاعل غاية
الخلاف انما قد يقع من الواحد ومن اخرين اثنين فذلك محال لان المخالفة من
الواحد وبينهما اما ان يكون في معنى واحد من جهة واحدة فيكون المخالف للواحد
من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف ويكون نوعا لا انواعا كثيرة واما ان
يكون في جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا فلا يكون ذلك

بسبب

بسبب الفصل الذي اذا لحق الجنس فصل ذلك النوع من غير اشتراط شيء وخصوصا
في البسائط بل يكون من جهة نوع احوال لازم النوع وكلامنا في نمط واحد من
التضاد وذو التضاد الذي بالذات فتقرر بان ان ضد الواحد واحد ويمكن ان يستدل واحدو
على نفي التضاد من النوعين المختلفين بالجنس بان مناط التضاد بينهما على ذلك
التقدير لا يكون كل واحد من الجنس والفصل بل واحد منهما والا لا يكون التضاد تضادا
واحدا فيكون ذلك التضاد حقيقة بين الفصلين او بين الجنسين لا بين النوعين
وبهذا ظهر لك ان التضاد في الحقيقة ليس الا في البسائط واما نفي التضاد في الاجناس
فلان الجنس بلا انضمام الفصل طبيعة مبهمة غير محصلة لا يصلح ان يكون ضدا بهذا
**قوله** قال الشيخ فصوله لان هذا الاختلاف في العدم والملكة المشهورين بل لا بد من ان يمتنع
انتقال الموضوع من العدم الى الملكة ويمكن انتقاله من الملكة الى العدم كما صرح به في
اساس المنطق وايضا لا بد من ان يكون الملكة قوة هي مبدا او قريب للفعل والعدم عدمها
لما قال الشيخ في ط مثل العدم الذي هنا ليس هو العدم الذي يقال اي
معنى وجودي بل الذي يقابل العينة اعني فقدان القوة التي بها يمكن الفعل في
شيء وصاحبها **قوله** ولذلك اشتهر انه كانهم جوزوا ان لا يكون ضد الواحد واحدا او ذهبوا
الى ان كمال البعد انما هو من الصورة النارية والمائية وانما خصوا الصورة
النوعية بالعنصرية لان التضاد لا يجري بين الصور الفلكية ولا بين الصور المعدنية
ولا بينها وبين الصور العنصرية اذ التضاد انما هو بالقياس الى محل واحد ومواد
الصور الفلكية مختلفة ومخالفة لمادة العناصر ومحل الصور العنصرية هو الهيولى ومحل
الصور المعدنية هو الممتزج من العناصر الاربعة التي ليس امتزاجها على نحو واحد

Copyright © King Saud University